

مشروع قرار

DRAFT RESOLUTION

ش م/ل إ70/ق-خ(م)
تشرين الأول/أكتوبر 2023

اللجنة الإقليمية
لشرق المتوسط
الدورة السبعون
البند 3 (د) من جدول الأعمال

تغيُّر المناخ والصحة والبيئة: إطار عمل إقليمي للفترة 2023-2029

إن اللجنة الإقليمية،

بعد أن استعرضت الورقة التقنية بشأن تغيُّر المناخ والصحة والبيئة: إطار عمل إقليمي للفترة 2023-2029؛¹

وإذ تستذكر القرار ج ص ع 61-19 الذي اعتمده جمعية الصحة العالمية الحادية والستون، والقرار ش م/ل إ55/ق-8 الذي اعتمده اللجنة الإقليمية بشأن تغيُّر المناخ والصحة، وكذلك قرار اللجنة الإقليمية ش م/ل إ60/ق-5 بشأن الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة 2014-2019، والقرار ش م/ل إ64/ق-3 الذي اعتمد إطار العمل بشأن تغيُّر المناخ والصحة في إقليم شرق المتوسط (2017-2021)؛

وإذ تستذكر أيضاً حصائل المؤتمر العالمي للصحة وتغيُّر المناخ لعام 2021، الذي أطلق برنامج الصحة المشترك بين منظمة الصحة العالمية والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، من أجل بناء نظم ومرافق صحية قادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ، ومستدامة بيئياً؛

وإذ تلاحظ أن 14 من البلدان والأراضي في إقليم شرق المتوسط قد اعتمدت برنامج الصحة المنبثق عن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وإذ يساورها القلق أن النظم والمرافق الصحية في بعض بلدان الإقليم لا تزال غير قادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ، وليست مستدامة بيئياً؛

وإذ ترغب في مواصلة الاستفادة من الزخم الناتج عن المؤتمر العالمي للصحة وتغيُّر المناخ 2022 (الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ)، وتضع في اعتبارها أن الصحة ستُدْرَج في جدول أعمال المؤتمر العالمي المقبل في 2023 (الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف)؛

وإذ تُسَلِّم بأن تغيُّر المناخ يؤدي بالفعل إلى زيادة معدلات المراضة والوفيات، وأنه من المتوقع - ما لم تُتخذ إجراءات إضافية- أن تحدث زيادة كبيرة في اعتلال الصحة والوفيات المبكرة بسبب الأمراض والحالات التي تتأثر بالمناخ في العقود المقبلة، وهو ما سيؤثر على أداء نظم الصحة العامة والرعاية الصحية لوظائفها؛

¹ ش م/ل إ70/ق-3 - تنقيح 1

وإذ تُدرك أن وزارات الصحة تضطلع بدور قيادي في حوكمة الصحة وتنظيمها وترصدها، وليس هذا فحسب؛ بل في تحفيز الإجراءات والتدخلات الواجب على سائر القطاعات تنفيذها، لحماية الصحة من تغيُّر المناخ والمخاطر البيئية؛

1. تعتمد إطار العمل المقترح بشأن تغيُّر المناخ والصحة في إقليم شرق المتوسط (2023-2029)؛

2. وتحتُّ الدولُ الأعضاء على ما يلي:

1.2 تعيين مسؤولي تنسيق وطنيين وتمكينهم، لتيسير البرامج المعنية بتغيُّر المناخ والصحة وتنسيقها على الصعيد الوطني؛

2.2 إعداد خطط عمل وطنية بشأن تغيُّر المناخ والصحة للفترة 2023-2029 وتنفيذها ورصدها استرشادًا بإطار العمل؛

3.2 وتخصيص موارد محلية كافية، وتيسير الحصول على التمويل المخصص لتغيُّر المناخ من أجل تنفيذ خطط العمل الوطنية؛

4.2 والتعجيل بتنفيذ نظم الصحة العامة القادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ، والمستدامة بيئيًا في البلدان والأراضي الملتزمة رسميًا ببرنامج الصحة المشترك بين منظمة الصحة العالمية والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (وهي البحرين ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان وباكستان وفلسطين والصومال وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن)، أما البلدان التي لم تلتزم بعد بهذا البرنامج (وهي أفغانستان وجيبوتي والعراق وليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية) فتحتُمها اللجنة الإقليمية على النظر في تحديث نظمها الصحية العامة، والتخطيط لذلك بطريقة مماثلة؛

5.2 وإدماج البرامج الوطنية لتغيُّر المناخ والصحة في البرامج الوطنية المعنية بالتكثيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره؛

3. وتطلب من المدير الإقليمي ما يلي:

1.3 تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لإعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية بهدف وضع الصحة في صميم العمل بشأن المناخ، وذلك من خلال:

- دعم مشاركة خبراء الصحة وممثلي الحكومات في الحوار التقني وحلقات العمل والمشاورات بشأن الأموال والعمليات والأنشطة المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، مثل آلية الحصيلة العالمية، وآلية الهدف العالمي المتعلق بالتكثيف وتمويل الاتفاقية الإطارية؛
- وتقديم الدعم التقني إلى البلدان الملتزمة ببناء نظم صحية قادرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ ومستدامة بيئيًا، والدعوة إلى توسيع نطاق هذا الالتزام ليشمل بلدانًا أخرى في الإقليم، لحماية صحة سكانها من الآثار المدمرة لتغير المناخ؛
- وتعزيز الحاجة إلى تحسين إتاحة الطاقة المتجددة في مرافق الرعاية الصحية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط؛

2.3 وتعزيز الشراكات القائمة، وإقامة شراكات جديدة مع المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة وسائر الجهات صاحبة المصلحة، لتيسير تنفيذ الإطار الإقليمي وما يرتبط به من خطط عمل وطنية؛

3.3 تقديم تقرير عن التقدم المُحرَز في تنفيذ الإطار الإقليمي إلى اللجنة الإقليمية في دوراتها الثانية والسبعين، والرابعة والسبعين، والسادسة والسبعين.